برمّتها، منذ بداية النشاط الصهيوني العملي في فلسطين. فمنذ لقاء وايزمان ـ فيصل في أواخر العام ١٩١٨، اذا لم نعد الى ما قبل ذلك، وحتى اليوم، أي خلال ثلاثة ارباع القرن تقريباً، اتجهت السياسة الصهيونية، خلال العهود والحقبات كافة، الى حل القضية الفلسطنية مع العرب، من خلال القفز على الفلسطينيين وتجاهل وجودهم. وفي هذا المضمار، بذل الصهيونيون جهوداً كبيرة، في أوقات مختلفة، ومع انظمة وجماعات وأجهزة وأفراد مختلفين، للوصول الى اتفاقات و«حلول» معهم، من دون الفلسطينيين. ومع نشوب الثورة العربية الكبرى في فلسطين، خلال الاعوام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، ثم طرح المشاريع المختلفة لتقسيم فلسطين خلالها وفي أعقابها، تركز الاهتمام الصهيوني، وفي ما بعد الاسرائيلي، على الاردن كشريك في الحل، «ينوب» عن الفلسطينيين و«يمثلهم»، بل ويحل محلهم. وأسس هذه السياسة التي تبلورت، منذ احتلال اسرائيل للضفة الفلسطينية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، في ما سمّي «الخيار الاردني» لحزب العمل، والذي سخر الليكود منه كثيراً على أي حال، واضحة للغاية، ولا تحتاج الى تعليق.

وبالمقارنة مع هذه السياسات القديمة تبدو «الثورة» في مواقف العمل، وذلك بقلب الطاولة راساً على عقب، والتركيز على الفلسطينيين اولاً، ثم العرب، جلية للغاية. والواضح، ان السبب المباشر والرئيس لذلك هو الانتفاضة الشعبية المستمرة منذ سنوات في الأرض المحتلة. ويفسّر رابين، مثلاً، هذا التغيير في موقفه شخصياً بقوله، ان الانتفاضة اعادت للسكان الفلسطينيين في الارض المحتلة ثقتهم بأنفسهم، وجعلتهم يشعرون بأهميتهم الذاتية، وقدرتهم على أخذ زمام امورهم بأيديهم، وبالتالي يفترض ان يكونوا أكثر قدرة على اتخاذ القرارات الهامّة او المصيرية وتحمّل تبعاتها. ونفسّر نحن هذا التغيير في موقف رابين بأنه ناجم عن الفشل الذي منيت به اسرائيل عموماً، ورابين خصوصاً، في التعامل مع الفلسطينيين ومحاولة استيعابهم. فقد بذلت اسرائيل جهوداً كبيرة لطرد الفلسطينيين من الشبابيك والطرق كافة، وبدا لوهلة كأنها نجحت في ذلك، الى ان عاد اولئك اليها من باب الانتفاضة الشاملة الواسع، وتحت سمعها وبصرها. ومن هنا، كان لا بدّ، في نهاية المطاف، من مواجهة الواقع والتخلّي عن السياسات القديمة.

والى ذلك، تجدر الاشارة، من ناحية ثانية، ان التغيير في مواقف حزب العمل، وبالمدى الذي تمّ فيه ذلك، ليس «بريئاً» ولا «صافياً»؛ اذ لا يزال مشروطاً وخاضعاً لقيود مختلفة. فحزب العمل لا يزال يصرّ، مثلاً، على ضمّ القدس وتقوية الاستيطان اليهودي فيها وفي جدارها. كذلك لا يزال يصرّ على الاحتفاظ بالاستيطان، بل وتقويته، على جدود الارض المحتلة في غور الاردن وهضبة الجولان. كما انه لا يزال يرفض التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ككل. صحيح ان هذه المواقف قد تتغيّر على المدى البعيد، بل لا بدّ لها ان تتغيّر اذا كانت هنالك نيّة واستعداداً للوصول الى تسوية في الشرق الاوسط. الّا ان التشديد عليها، في المرحلة الراهنة، ليس فيه ما يساهم في عملية الحل السياسي.

وعلى كل حال، وايّاً كان مدى التغيير الذي طرأ على مواقف حزب العمل أوبعض شركائه في الحكم، ومهما كانت النتائج التي يمكن ان يؤول اليها، من الواضح ان ذلك كله يتمّ في اطار المصلحة الصهيونية، ومن خلال مفاهيم «جديدة» لها. ووضع هذه النيات الجديدة على المحك واستخلاص النتائج ومحاولة الافادة منها ودفعها نحو حل عادل للقضية الفلسطينية، لا يتعلّق فقط بنيّات الاسرائيليين، بل ايضاً بقدرات الطرف الآخر، الفلسطيني والعربي، على التعامل معها، وتجيير ما أمكنه من «حسناتها» لصالحه.

ولعلّ هذا هو التحدّي الاكبر في المرحلة المقبلة.